بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ
نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ
قَبْلِنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا
عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

الآية 286 من سورة البقرة

جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة ــ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم إقتصادية ، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة : علوم إقتصادية
التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالب : عطاب عبدالله

بعنـــوان :

أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الإعتماد المستندي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة (944) 2011

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2014/06/12.
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور/ خليفة خميس (أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ علاوي محمد لحسن (أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مناقشا

الدكتور/ بن قانة إسماعيل (أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

السنة الجامعية: 2013-2014

الإهداء

إلى أمي . . .

إلى أبي . . .

الى إخوتي وإخواتي كل واحد بإسمه وأخص بالذكر الأخت الغالية جمعة التي كانت سندا لي ومحمد و مسعود ومرياض والكتاكيت رحاب و رهام و مروان ويحي و معتز

إلى كل مربي . . .

إلى كل من أحب . . .

إلى كل من علمنا مبادئ الإسلام . . . ونزرع في دمنا مناهج القرآن . . .

إلى كل رواد العلم والجد والاجتهاد . . . إلى صناع الواجب والحياة والأخوة

إلى كل الصامدين بالإسلام . . . في كل مكان

إلى طلاب العلم الذين يبحثون ويجتهدون من أجل بناء جيل متميز من الأمة

إلى كل أساتذة جامعة قاصدي مرباح ورقلة

إلى كل طلاب كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة ورقلة

إلى كل طلاب دفعة مالية و بنوك 2014

نهدي هذا البحث

قطرة في بحار العلم . . .

عبد الله

شكر وعرفان

قال الله تعالى :

﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ﴾

نتوجه بشكر أولاً إلى المولى عز وجل الذي أنار دربي ومكنني بفضله من القيام بهذا الإنجاز.

فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا هدانا الله وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

الوالدين الكريمين اللذين كان لهما الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل نتقدم بالشكر

الجزيل لجميع أساتذتي الكرام من الابتدائية إلى الجامعة وخاصة الأستاذ المحترم مشّري

" بن قانة إسماعيل "

الذي لم يدخر جهدا في مساعدتي ولم يبخل عليا بنصائحه القيمة، وإلى الأستاذ صلوح محمد العيد

وتوفيق إلى كل الطاقم الإداري بكلية العلوم الإقتصادية ، وإلى كل من

مدّ لي يد العون من قريب

أو من بعيد .

الملخص :

من خلال دراستنا هذه التي تتمحور حول تمويل التجارة الخارجية عن طريق الإعتماد المستندي التي قد تناولنا في فصلها الأول عموميات حول التجارة الخارجية ، التي تعد أحد القطاعات الإستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني ويعتمد عليها في تحقيق التنمية ، لذلك فقد تم التعرض إلى ، تعريفها وأسباب قيامها ، أهميتها ، و هنا يبرز الدور الأساسي الذي تقوم به البنوك التجارية في سبيل تنشيط و تسهيل حركة المبادلات الخارجية بالنسبة لعمليات الاستيراد و التصدير على حد سواء ، من خلال مختلف تقنيات التسوية التي وفرتها للمتعاملين في هذا المجال، و التي من أبرزها تقنية الإعتماد المستندي ونتاولنا في هدا الفصل تعريفه وأطرافه ، وأنواعه ، فوائده وهو موضوع الدراسة.

أما فيما يخص الدراسة الميدانية هي عبارة عن دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944 معتمد على المنهج الوصفي و سعينا فيه لإبراز كيفية سير عملية الاستيراد و ذلك من خلال تعرضنا لمثال تطبيقي الذي يتمثل في استيراد سيارتي إسعاف عن طريق الإعتماد المستندي. تعد هذه التقنية من أبرز أدوات الضمان والدفع وهذا ما يجعلها الوسيط لإتمام العمليات التجارية بصورة حسنة، إذ يتضح جلياً بأن الاعتماد المستندي تقنية مثالية في التجارة الدولية لأنه يهدف إلى ضمان الأمان للمستورد أكثر من المورد .

الكلمات المفتاحية : تجارة خارجية ، إعتماد مستندي ، توطين.

Résumé

Cette étude a pour objet le financement du commerce extérieur à travers le crédit documentaire. Dans le premier chapitre de cette étude nous avons abordé des généralités concernant le commerce extérieur qui est considéré comme étant l'un des secteurs stratégiques de l'économie nationale, sur lequel se base le développement. Sur ce, nous avons abordé : sa définition, les motifs de sa création et son importance. Par la suite, nous avons démontré le rôle principal joué par les banques commerciales afin de dynamiser et de faciliter le mouvement des échanges externes en matière d'importations et d'exportation, à travers les différentes techniques de règlement mises à la disposition des opérateurs dans ce domaine. Parmi ces techniques, nous avons choisi le thème du crédit documentaire, sa définition, ses parties, ses types, et ses intérêts.

Quant à l'étude sur terrain, elle consiste en une étude de cas auprès de la Banque Nationale d'Algérie à Ouargla, Agence 944, en se basant sur la méthode descriptive à l'effet de démontrer le fonctionnement de l'importation de deux ambulances par crédit documentaire. Cette technique est considérée comme un instrument de garantie et de paiement très important faisant le rôle d'intermidiare pour accomplir les transactions commerciales d'une bonne manière. Par conséquent, nous pouvons dire que le crédit documentaire est une technique exemplaire du commerce international visant à assurer la sécurité de l'importateur plus que le fournisseur.

Mots clés

Commerce extérieur, crédit documentaire, domiciliation.

الفهرس

الموضـــــــوع	الصفحة
ملخص الدراسة	II
الإهـداء	IV
التشكـرات	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول : النظريات الأدبية والتطبيقية	
المبحث الأول : النظريات الأدبية	14
المطلب الأول : عموميات حول التجارة الخارجية	14
الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية	14
الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية	14
الفرع الثالث : أهمية التجارة الخارجية وهيكلتها	15
1. أهمية التجارة الخارجية	15
2. هيكل التجارة الخارجية	16
المطلب الثاني : عموميات حول الإعتماد المستندي	17
الفرع الأول : تعريف الإعتماد المستندي وأطرافه	17
1. تعريف الإعتماد المستندي	17
2. أطراف الإعتماد المستندي	18
الفرع الثاني : أنواع الإعتمادات المستندية	19
الفرع الثالث : فوائد الإعتماد المستندي وكيفية سيره	21
1.فوائد الإعتماد المستندي	21
2.مخطط سير الإعتماد المستندي	23

قائمة المحتويات

المبحث الثاني : النظريات التطبيقية	
1.الدراسات السابقة	24
2.تقييم الدراسات السابقة	26
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري بوكالة ورقلة	
تمهيد	30
المبحث الأول : الوسائل والطريقة المستخدمة في الدراسة	31
المطلب الأول : لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944 (*BNA*)	31
الفرع الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944 (*BNA*)	31
الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (*BNA*)	33
1. الهيكل التنظيم	33
2. تقديم الهيكل التنظيمي	34
الفرع الثالث : وظائف ومهام البنك الوطني الجزائري	35
المطلب الثاني : الوسائل المستخدمة في الدراسة	36
المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج و تحليلها	37
المطلب الأول : الخطوات المتبعة في سير عملية الإعتماد المستندي	37
الفرع الأول : التوطين (domiciliation).	37
الفرع الثاني : الإعتماد المستندي	40
الفرع الثالث : شبكة سويفت	43
المطلب الثاني : متابعة سير عملية إسترداد سيارتي إسعاف عن طريق الاعتماد	45
1. فتح الاعتماد المستندي	45
2. تسوية العملية	48
3. صفة الاعتماد المستند	50
خلاصة الفصل	51
خاتمة عامة	53
المراجع والمصادر	56
الملاحق	

توطئة :

تعتبر التجارة الخارجية العصب الأساسي الذي يحرك الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة مهما إختلفت الأنظمة السياسية لدولة، إذ لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة من العالم الخارجي مهما إكتفت ذاتيا، فالدول كالأفراد تستطيع إنتاج كل ما تحتاج اليه من سلع وفقا لإمكانياتها المتاحة لدى فالتخصص وارد.

لقد مرت التجارة الخارجية بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما هي عليه اليوم، إنطلاقا من المقايضة مرورا بالإقتصاد الموجه وصولا إلى إقتصاد السوق ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها تتشكل من التدفقات المالية الخدمات والمعلومات التي يتم تبادلها عبر العالم مهما كانت الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات المعتمدة.

هذا التبادل التجاري الدولي الذي عرف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إنطلاقة سريعة ، وذالك باللجو ء لتقنيات تمويل متطورة من طرف البنوك من أجل تسهيل المبادلات التجارية وتتمثل هذه الوسائل في تقنيات الدفع المباشر للأوراق التجارية، وتقنيات الدفع المستندية. وتعتبر هذه الأخيرة من أهم وسائل الدفع الحديثة والتي تم تطويرها بشكل كبير لأنه ألية وأداة تعطي أقصى حماية للبائع والمشتري وتعزيز درجة الثقة بين الأطراف ومدى إحتياجاتهم المالية، فالمصدر يتردد في تنفيد طلبية المستورد إذا لم يكن متأكدا من أن هذا الأخير سوف يدفع مستحقاته وفي نفس الوقت يتردد المستورد في تحويل قيمة الصفقة إذا لم يكن متأكدا من أن عملية إرسال البضاعة تتم وفق الشروط المتفق عليها مسبقا لهذا يلجأ المتعاملين وأصحاب الصفات التجارية الى وسيلة الدفع العالمية الإعتماد المستندي.

و مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي :

2- طرح الإشكالية العامة :

ما هي أهم الآليات والوسائل التي تستعملها البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية ؟

وبالتالي تتفرع عنها أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية :

1. ما مدى أهمية التمويل البنكي لعملية التجارة الخارجية ؟
2. ما مدى مساهمة البنوك التجارية في الإعتماد المستندي ؟
3. ما هي ألية عمل الإعتماد المستندي في البك الوطني الجزائري من خلال عمليتي الاستيراد والتصدير ؟

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة :

الفرضية الأولى : التجارة الخارجية هي العصب الرئيسي في تطوير الإقتصاد الدولي من خلال التمويل البنكي لتسهيل المبادلات التجارية ؛

الفرضية الثانية : للإعتماد المستندي دور بارز في تمويل التجارة الخارجية كونه عنصر ثقة وأمان وضمان لأطراف التجارة الخارجية وهو الأكثر إستعمالا ؛

الفرضية الثالثة : يمر الإعتماد المستنديبعدة مراحل قبل أن يصل إلى نقطة النهاية وهي تسليم البضاعة.

3- منهج البحث :

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، والتساؤلات الفرعية وأيضا إختبار صحة الفرضيات وتحليل مختلف أبعاد وجوانب الموضوع إعتمدنا على بعض المناهج التي تتوافق مع طبيعة الموضوع وهي :

* المنهج الوصفي التحليلي : سمح لنا هذا المنهج بإستعاب الجانب النظري للبحث والمتمثل في الدراسة النظرية حول التجارة الخارجية والإعتماد المستندي ؛

* أسلوب جمع المعلومات : فقد إعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي وذالك من خلال المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع البحث، وكانت معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن كتب وبحوث نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أوراق بحث في الملتقيات العالمية، بالإضافة الى ذالك رسائل الماجيستر والماستر وأطروحات الدكتوراه، وكذالك البحوث على شبكة الأنترنت، بالإضافة الى ذالك فقد إعتمدنا على المقابلات الشخصية ؛

* منهج دراسة حالة :دراسة حالة إعتماد مستندي بالبنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة وذالك من خلال الملاحظة الميدانية، وما جمعناه من وثائق وبيانات لوصف إجراءات عملية التسوية.

4- دوافع وأسباب إختيار الموضوع : لقد دفعنا لإختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب المثمتلة فيما يالي :

- كون أن التجارة الخارجية تتميز بأنها جو خاص يختلف عن التجارة الداخلية مما إستلزم إيجاد تقنيات أخرى تعمل على تسهيل هذا النوع من المبادلات ؛
- إرتفاع الأهمية الإقتصادية لتقنية الإعتماد المستندي في الجزائر بوصفه وسيلة مضمونة ؛
- يلجأ المتعاملين وأصحاب الصفقات التجارية لتقنية الإعتماد المستندي لأنه وسيلة دفع عالمية ؛
- علاقته بالتخصص الذي ندرسه وهو تخصص مالية وبنوك ؛
- إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذا الموضوع.

5- أهداف البحث :

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع الى :

- الإجابة على التساؤلات والتحقيق من الفرضيات المقدمة ؛
- الدور العام الذي يؤديه الإعتماد المستندي في خدمة التجارة الخارجية وتسهيل علاقات المبادلات الدولية بين المصدر والمستورد ؛
- تسليط الضوء على أهمية إستعمال البنوك لتقنية الإعتماد المستندي في تسوية المبادلات الدولية وذالك من خلال دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري.

6- حدود البحث :

تتمثل حدود الدراسة في :

- تمكنا من لحصول على البيانات الخاصة بأسلوب تمويل التجارة الخارجي ع طريق الإعتماد المستندي من البنك الوطني الجزائري بوكالة ورقلة
- الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة سنة 2011.

7- هيكل البحث :

من أجل الإجابة على الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة إستدعت الضرورة أن نقسم البحث الى فصلين :

الفصل الأول : ويتكون هذا الفصل من مبحثين، المبحث الأول الأدبيات النظرية وتناولنا في المطلب الأول عن عموميات حول التجارة الخارجية، أما المطلب الثاني عموميات حول الإعتماد المستندي. والمبحث الثاني الأدبيات التطبيقية وتناولنا في المطلب الأول عن الدراسات السابقة، أما المطلب الثاني عن تقييم الدراسة.

الفصل الثاني : دراسة حالة ويتكون من مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، أما المبحث الثاني تناولنا فيه متابعة سير عملية إستراد سيارتي إسعاف عن طريق الإعتماد المستندي.

الفصل الأول

النظريات الأدبية والتطبيقية

الفصل الثاني

الدراسة

الميدانية

المراجع والمصادر

مقدمة عامة

خاتمة عامة

الملاحق

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة BNA (944)

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول : لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944

الفرع الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944

1- الهيكل التنظمي

2- تقديم الهيكل

الفرع الثالث : وظائف ومهام البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944

المطلب الثاني : االوسائل المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج وتحليلها

المطلب الأول : الخطوات المستعملة في عملية سير الإعتماد المستندي

الفرع الأول : التوطين (domiciliation)

الفرع الثاني : الإعتماد المستندي

الفرع الثالث : شبكة سويفت

المطلب الثاني : متابعة سير عملية إستراد سيارتي إسعاف عن طريق الإعتماد المستندي

1 - فتح الإعتماد المستندي

2 - تسوية العملية

3 -صفة الإعتماد المستندي

الفصل الأول : النظريات الأدبية والتطبيقية

المبحث الأول : النظريات الأدبية :

المطلب الأول : عموميات حول التجارة الخارجية

الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية

الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية

الفرع الثالث : أهميتها التجارة الخارجية وهيكلها

1 – أهميتها

2 – هيكلها

المطلب الثاني : عموميات حول الإعتماد المستندي

الفرع الأول : تعريف الإعتماد المستندي وأطرافه

1 – تعريف الإعتماد المستندي

2 – أطراف الإعتماد المستندي

الفرع الثاني : أنواع الإعتماد المستندي

الفرع الثالث : فوائد الأعتماد المستندي وكيفية سيره

1 – فوائد الإعتماد المستندي

2 – كيفية سير الغعتماد المستندي

المبحث الثاني : النظريات التطبيقية

المطلب الأول : الدراسات السابقة

المطلب الثاني : تقييم الدراسات السابقة

المبحث الأول : النظريات الأدبية

التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ، ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الإقتصاد والسوق.[1]

المطلب الأول : عموميات حول التجارة الخارجية

الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية

التعريف الأول : لقد تعددت صيغ مختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على هدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل «أهم صورة للعلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات».

كما تعرف على أنها: «عملية تبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة ». أو هي التي تتم من خلال عماليات تصدير واستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية.[2]

التعريف *الثاني* : هي المعاملات التجارية الخارجية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة، و يمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية فيما يلي :[3]

* تبادل السلع المادية و تشتمل على السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية و المواد الأولية و السلع نصف المصنعة و السلع الوسيطية ؛
* تبادل الخدمات و التي تتضمن خدمات النقل و التأمين و الشحن و الخدمات المصرفية و السياحة و غيرها ؛
* تبادل عنصر العمل و يشتمل على الأيدي العاملة من بلد لآخر بالإضافة إلى الهجرة.

الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة تبادل السلع و الخدمات فما هو أساس ذلك التبادل الدولي، و يمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي :[4]

---

[1] أحمد السريتي ، محمد ، **إقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع ، ط 01 ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 3.

[2] سليمان عبد العزيز ، عبد الرحيم ، **التبادل التجاري** ، الأسس: العولمة والتجارة الإلكترونية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط01 ، السودان ، 2004 ، ص 42.

[3] سعيد مطر ، موسى و آخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء ، ط 01 ، عمان الأردن ، 2001 ، ص 13.

[4] الشافعي ، محمد زكي ، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية ، بيروت ، سنة .، ص10.

1 – تحقيق الاكتفاء الذاتي : لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة ؛

2 – التخصص الدولي : لا تستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات إفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية و المكتسبة بين دول العالم وذلك يجب على كل دول أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها و ظروفها و إمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أق أو بكفاءة عالية ؛

3 – اختلاف تكاليف الإنتاج : يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها و الذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير و هذا الإنتاج الوسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة و بتالي ترتفع لدها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بدولة الثانية ؛

4 – اختلاف ظروف الإنتاج : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تسلح لزراعة الموز و القهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية و تستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي ؛

5 – اختلاف الميول و الأذواق : فالمواطن يفضل المنتجات الأجنبية حتى و لو توفر البديل منها و تزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.[1]

الفرع الثالث : أهمية التجارة الخارجية وهيكلها

1 – أهميتها :

وتكمن أهمية التجارة الخارجية في ما يلي :

بالنسبة لعملية الاستيراد : [2]الاستيراد جزء من التجارة الخارجية يتضمن تخطيطا و وضع سياسات تغطي مجالات واسعة من الأنشطة المكملة و المرتبطة بهذه الوظيفة، لذا يجب سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات والسلع التي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف، والمستورد مختلفة لتلبية احتياجات اقتصادية ما، ومن هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد آخر.

بالنسبة لعملية التصدير : التصدير عبارة عن تسويق للسلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية، كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات ، و لمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى.

---

[1] سعيد مطر ، موسى و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[2] زروال ، لحبيب ، **تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة البليدة ، 2004 ، ص15.

2 – هيكلها :

1. **الصادرات** : أن لصادرات مفهوم واحد مهما تعددت الأفكار أو اختلافات الآراء حيث تعرف بأنها النشاط الذي يؤدي الانسحاب السلع والخدمات من المنتج والمستهلك أو من دولة مصدرة إلي دولة مستورده وهي تنقسم إلى :[1]

– صادرات منظورة : تتمثل في السلع الملموسة ؛

– صادرات غير منظورة : تتمثل في الخدمات.

2. **الواردات** : عكس الصادرات يمكن إن تعرف الواردات علي إنها عمليه إدخال السلع والخدمات أجنبيه إلى السوق الوطنية وتنقسم هي الأخرى إلى :

– الواردات منظورة : وهي الواردات الملموسة كالسلع ؛

– الواردات الغير منظورة : تتمثل في الخدمات.

المطلب الثاني : عموميات حول الاعتماد المستندي

[1] أحمد حشيش ، عادل ، **العلاقة الاقتصادية الدولية** ، الدار الجامعية ، 1993، بيروت ، ص ص 50 – 51 .

يعتبر الاعتماد المستندي أحد الوسائل الدفع الهامة لإتمام المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية كون المشتري لا يرغب في دفع قيمة بضاعة ما لم يستلمها والبائع لا يرغب في أن يقوم بشحن البضاعة ما لم يقبض ثمنها لدى فهذه الشكوك تعد أمرا طبيعيا وبالتالي لا المشتري يعد خاطئا ولا البائع أيضا لدى فصيغة الاعتماد المستندي تمحي كل الشكوك.[1]

الفرع الأول : تعريف الإعتماد المستندي و أطرافه

1 . تعريف الإعتماد المستندي :

التعريف الأول :

إن كلمة الاعتماد هنا يقصد بها قرض ، أما المستندي فيقصد بها تلك المستندات والوثائق المرتبطة بالعملية التجارية الممولة عن طريق هذا القرض ، أما من حيث تعريف الاعتماد المستندي ذاته، يمكن التمييز بين تعريفين أساسيين للمفهوم الواحد، وذلك من الناحية الاصطلاحية ومن الناحية التقنية.[2]

فمن الناحية الاصطلاحية يقصد بالاعتماد المستندي ذلك الاعتماد الذي يفتحه البنك بناءا على طلب عميله أيا كانت طريقة تنفيذه، سواء كان بقبول كمبيالة أو الوفاء لصالح متعامل الأمر بفتح الاعتماد، وهو مضمون بحيازة المستندات الممثلة للبضاعة في الطريق أو معدة للإرسال، وبعبارة أخرى فهو اعتماد ناشئ عن وساطة بنكية (بنكين) لمتعاملين اثنين، الأول بنك المراسل الذي يتعهد بالدفع، والثاني بنك المصدر الذي يحصل قيمة الصفقة التجارية وذلك في بلدين مختلفين.

أما من الناحية التقنية فالاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات، وهي الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا في مجال التجارة الخارجية، فهو عملية قرض من نوع الالتزام بالإمضاء بناءا على طلب المستورد الذي طلب فتح اعتماد مستندي من أحد البنوك في الداخل لصالح المصدر، بعد أن يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد بكل تفاصيله، مع تحديد نوع الاعتماد الذي فتحه، وبموجب هذا الالتزام يقوم البنك بدفع مبلغ معين للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلع محل العقد.[3]

التعريف الثاني :

[1] حسون ، سمير ، **الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك** ، ط 02 ، المؤسسة الجامعية ، لبنان ، 2004 ، ص 221.

[2] أبوعتروس ، عبد الحق ، **الوجيز في البنوك التجارية** ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص86.

[3] قراش، فاطمة الزهراء ، **أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، دفعة 2010-2011 ، ص ص 50-51.

هو كتاب تعهد صادر عن البنك فاتح الاعتماد إلى البنك المراسل مبلغ الاعتماد ، بناءا على طلب أحد العملاء المستوردين لصالح المستفيد (المصدر)، يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيمة محددة وخلال مدة محددة، وذلك مقابل تقديم المستندات المطابقة تماما لشروط الاعتماد وتنفيذه .[1]

2 . الأطراف المكونة للإعتماد المستندي :

هناك ثلاثة أطراف تشترك في الاعتماد المستندي و هي الأطراف الأساسية ويأتي إلى جانبهم طرف رابع وهو البنك الذي يقدم المشورة أو التأكيد أو التعزيز وفيما يلي التعريف بكل طرف.[2].

أ – **المشتري** : هو الذى يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد. ويشمل جميع النقاط التى يطلبها المستورد من المصدّر.

ب – **البنك فاتح الاعتماد** : هو البنك الذى يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب. وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد المستندي.

ج – **المستفيد** : هو المصدّر الذى يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته. وفي حالة ما إذا كان تبليغه بالاعتماد معززا من البنك المراسل في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل، وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقا لشروط الاعتماد.

د – **البنك المراسل** : هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب. وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى بالبنك المعزز.

الفرع الثاني : أنواع الاعتمادات المستندية

[1] كراجة ، عبد الحليم ، **محاسبة البنوك** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط01 ، عمان الأردن، 2000 ، ص 145.

[2] كتوش ، عاشور، **مداخلة بعنوان دور الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية** ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات النامية ، جامعة بسكرة ، 2006، ص 04.

هناك عدة تقسيمات للاعتمادات المستندية وذلك حسب الزاوية المنظور إليها ولذلك سوف نركز اهتمامنا على أهم أنواع اعتمادات المستندية و أكثرها شيوعا واستعمالا في عالم الأعمال والتبادلات الدولية

1 – أنواع الاعتماد المستندي من حيت الالتزام البنكي :

أ– الاعتماد المستندي القابل للإلغاء : (Crédit Documentaire Révocable)

يظهر هذا النوع من الاعتماد عندما يقوم بنك المستورد بفتح اعتماد مستندي لصالح زبونه (المستورد) وإعلام المصدر بذلك، ولكن دون أن يلتزم أمامه بشي، وعليه فإن الاعتماد المستندي القابل للإلغاء لا يعد ضمانا كافيا لتسوية ديون المستورد تجاه المصدر، ومن الممكن أن يلغي في لحظة، وهذه السلبيات تجعل من هذا النوع من الاعتمادات المستندية نادرة الاستعمال.[1]

ب– الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء : (Crédit Documentaire Irrévocable)

الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء أو القطعي هو الآلية التي بموجبها يتعهد بنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير تجاه المصدر، وهو غير قابل للإلغاء لأن بنك المستورد لا يمكن أن يتراجع عن تعهده بالتسديد ما لم يتحصل على موافقة كل الأطراف.

ج– الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء والمؤكد :

(Crédit Documentaire Irrévocable Confirme)

هو ذلك النوع من الاعتمادات المستندية الذي لا يتطلب تعهد بنك المستورد فقط بل يتطلب أيضا تعهد بنك المصدر على شكل تأكيد قبول الدين الناشئ عن تصدير البضاعة، ونظرا لكون هذا النوع من الاعتمادات يقدم ضمانات قوية فهو يعتبر من بين الآليات الشائعة الاستعمال.[2]

2 – أنواع الاعتماد المستندي من حيت شكل أو صورة الاعتماد :

أ– الاعتماد المستندي قابل للتحويل : (Cre.doc. Transferable)

هو الاعتماد الذي يسمح فيه المستفيد تحويله كليا أو جزئيا إلى مستفيد أخر يطلق عليه المستفيد الثاني , وغالبا ما يكون المستفيد الأول من الاعتماد هو الوسيط أو الوكيل للمستورد في بلد المصدر، ويشترط أن يفتح الاعتماد لصالحه حتى يقوم بتحويله بدوره إلى المصدر الفعلي للبضاعة نظير عمولة معينة، أو الاستفادة من الأسعار الواردة بالاعتماد والأسعار التي يمكنه الحصول عليها من المصدر ، ولا يحق للمستفيد الأول إجراء أي تعديلات على شروط وبيانات الاعتماد المفتوح، فيما عدا حق تعديل اسم المستفيد الذي يحول إليه الاعتماد

[1] غنيم ، أحمد ، **الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي** ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والتشر ، ط07، مصر ، 2003 ، ص 154.

[2] لطراش، ، الطاهر ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 06 ، الجزائر ، 2001، ص119.

وتعديل سعر الوحدة ومبلغ الاعتماد، كما أن تاريخ صلاحية الاعتماد المحول يكون عادة قبل انتهاء الاعتماد الأصلي بعدة أيام ، أما بالنسبة للشروط الأخرى للاعتماد الأصلي فتبقى كما هي.

ب– الاعتماد المستندي غير قابل للتحويل : (Cre.doc. intransférable)

في هذا النوع من الاعتماد يتعين على المستفيد استخدام الاعتماد بنفسه , أي لا يجوز لأي مستفيد أخر استخدامه ولا يسقط حق المستفيد من هذا الاعتماد في التصرف في الحصيلة وفقا لأحكام القانون السارية.

ج– الاعتماد الدائري أو المتجدد : (Crédit Documentaire Revolving)

ويستخدم هذا النوع من الاعتماد في حال الاتفاق على تسليم البضاعة للمشتري على دفعات على فترات زمنية منتظمة، ففي حالة رغبة المشتري المحلي بإستيراد كميات كبيرة من البضاعة واستلامها على شكل دفعات فإنه بدلا من فتح إعتماد مستندي لكل دفعة فإنه يفتح اعتماد واحد يتجدد تلقائيا على شكل دوري كلما انتهت مدته وقيمته، دون أن يكون هناك حاجة إلى فتح اعتماد مستندي جديد في كل مرة.[1]

2 – أنوع الاعتمادات المستندية حسب كيفية تنفيذ الاعتماد المستندي :

أ– الاعتماد المستندي المنفذ لدى الإطلاع أو بالنظر :

(A Vue Cre.Doc. Realisable Par Paiemment)

هو ذلك اعتماد الذي يمكن للمستفيد من خلاله الحصول على قيمة الصفقة من بنكه بمجرد التقدم إليه وإظهاره وتحقق البنك من صحتها بعد ذلك يقوم البنك الآمر بتحويل المبلغ فور استلامه للمستندات والوثائق المطلوبة الواردة إليه أو للتحصيل عليها من المستفيد (المصدر).

ب– الاعتماد المستندي المحقق بالتفاوض : (Cre.Doc.Realisable Par Négociation)

هذا النوع قد يعرف أحيانا بالاعتماد المستندي القابل للخصم بحيث بموجبه قد يتعهد البائع من البنك بخصم الكمبيالة التي يسحبها من المشتري وفق شروط معينة ومن تم فهو شكل من أشكال القروض بمقتضاها ينفذ بنك معين عملية شراء مستندات معينة (صفقة معينة) مسحوبة بكمبيالة (مسحوبة من أحد الأطراف الثلاثة : (المشتري ، البنك الآمر ، البنك المشعر) من المستفيد (المصدر) من القرض مع خصم نفقات تلك العملية ، وإلا تسديد عمولات التفاوض بشأن الكمبيالة إلى غاية التسديد الفعلي لها عن طريق البنك المصدر (المشعر) .

ج– الاعتماد المستندي المنفذ بالقبول أو الدفع الآجل :

[1] قراش ، فاطمة الزهراء ، **مرجع سابق**، ص57.

(Cre.Doc.Realisable Par Acceptation)

يتم بموجب هذه الاعتمادات قيام البنك الذي أصدر الاعتماد أو مراسله في حالة التعزيز بقبول الكمبيالات المرفقة بالمستندات المقدمة من المصدر أو الالتزام بسداد قيمة المستندات عند حلول أجل السداد ويستخدم هذا الشرط في حالة قيام المصدر بفتح ائتمان تجاري للمستورد لأجل معين يتم في نهاية سداد قيمة الكمبيالات المقبولة أو سداد قيمة المرسلة دون قبول الكمبيالات.[1]

الفرع الثالث : فوائد الاعتماد المستندي و كيفية سيره :

1.فوائده :

يمثل الاعتماد ألمستندي في عصرنا الحاضر الإطار الذي يحظى بالقبول من جانب سائر الأطراف الداخلين في ميدان التجارة الخارجية بما يحفظ مصلحة هؤلاء الأطراف جميعا من مصدرين ومستوردين ومن هنا تظهر فوائد الاعتماد المستندي فيما يلي :[2]

1 –فوائده كخدمة :

لهذه الخدمة العديد من الفوائد التي تنفع الطرفين ومنها :

- ✓ تلبي الاحتياجات التمويلية لكل من البائع والمشتري عن طريق وضع مركز الائتماني رهن إشارة الطرفين ؛
- ✓ تقلل من بعض مخاطر صرف العملات والمخاطر السياسية ؛
- ✓ معترف بها عالميا ومضمونة قانونيا ؛
- ✓ يمكن استخدامها في التعاملات التجارية مع كل بلدان العالم تقريبا.

2 –الفوائد التي تعود على المستورد :[1]

[1] عبد الغني ، مازون، **الإعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ،**لبنان** ، ط 01 ، لبنان ، 2006.ص 27.

[2] عثمان ، سعيد عبد العزيز ، **الاعتمادات المستندية** ، الدار الجامعية القاهرة ، 2003 ، ص ص 14 – 15.

- ✓ يقلل من المخاطر التجارية التي يتعرض لها من خلال ضمان عدم الدفع للمورد ما لم يقدم إثباتات كافية تفيد إتمام شحن البضاعة ؛
- ✓ حافظ على السيولة النقدية لدى المستورد نظرا لانعدام الحاجة لدفع تأمين أو تسديد القيمة مقدما ؛
- ✓ يدل على الملائمة الائتمانية أمام الموردين الذين يتعامل معهم المستورد ؛
- ✓ يدعم طلب المورد للحصول على قروض ائتمانية من البنك ؛
- ✓ يوسع من قائمة الموردين حيث أن بعض البائعين لا يقبلون البيع إلا بدفع القيمة مقدما ، أو بموجب الاعتماد المستندي ؛
- ✓ وسيلة سريعة ومريحة لتسديد قيمة البضائع حتى أنها تشجع البائعين على تقديم خصومات للمشترين بهذه الطريقة.

3 –الفوائد التي تعود على المصدر :

- ✓ يضاعف من صادرات المصدر ومبيعاته بينما يقلل من المخاطر المالية ؛
- ✓ يقلل أو يلغي مخاطر الائتمان التجاري نظرا لأن الدفع مضمون من قبل البنك ؛
- ✓ يضمن للمصدر الحصول على ثمن البضاعة ففي حال عدم قيام المشتري بالدفع فان البنك مصدر الاعتماد المستندي ملزم بموجبه بالدفع ؛
- ✓ يبرز التدفقات النقدية للمصدر, وخصوصا إذا قام البنك بالخصم ؛
- ✓ يوفر ضمان أكبر للدفعة إذا قام البنك بتأكيده.

2. كيفية سيره :

[1] بنك الرياض، **خطابات الاعتماد المستندي** ، موقع الكتروني : 2014/03/15.
http://www.riyadbank.com/wps/portal/!ut/p/kcxml/04_Sj9SPykssy0xPLMnMz0vM0Y_QjzKLd4o39LQESZnFO8YbWgToR6KIGcQ7IkR8PfJzU_WDEov0vfUD9AtyQyPKHR0VAaIhkOQ!/delta/base64xml/L3dJdyEvd0ZNQUFzQUMvNElVRS82X0JfMUk5

الشكل رقم (02) يوضح : مخطط سير عملية الاعتماد المستندي

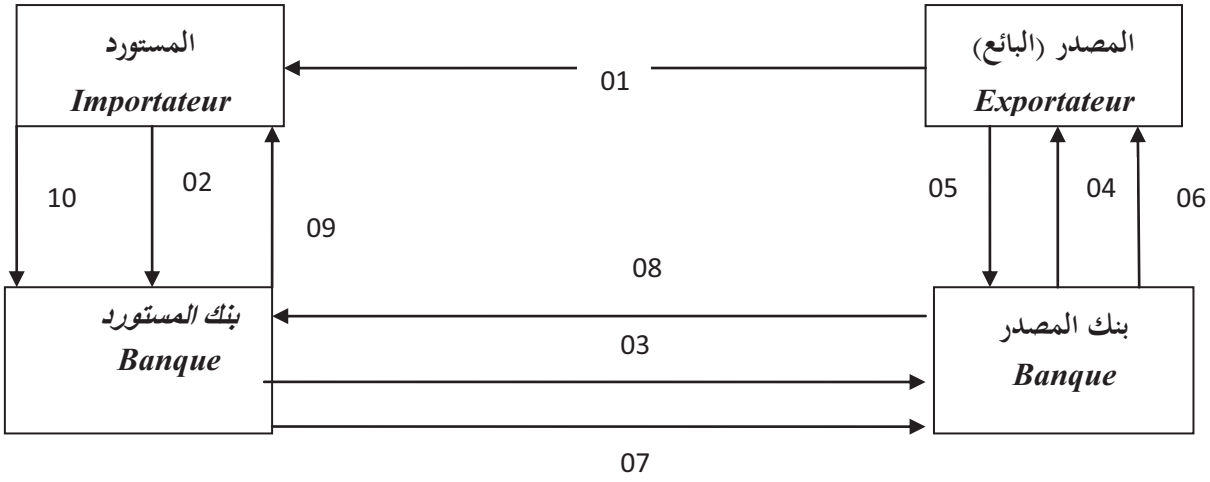

المصدر: عبد النور زيادي ، التجارة الخارجية و تمويلها في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، مالية وبنوك ، الجزائر، جوان 2006.

1 – العقد التجاري ؛ 2 – طلب فتح الاعتماد ؛ 3 – فتح الاعتماد عند مراسله ؛ 4 – تحويل المستندات ؛ 5 – إرسال البضاعة ؛ 6 – تسليم المستندات ؛ 7 – تسليم الأموال ؛ 8 – إرسال الوثائق ؛ 9 – تحويل الأموال ؛ 10 – تسليم الوثائق.

المبحث الثاني : النظريات التطبيقية

يعتبر هذا البحث تكملة وتعميقا للدراسات السابقة التي سبقته في الخوض في بعض الجوانب المرتبطة بآليات تمويل التجارة الخارجية ومختلف المشاكل التمويلية مع تبيان الدور الفعال لها في الاقتصاد الوطني ، وسنكتفي بالإشارة لأهم هذه الدراسات.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

1- دراسة موساوي : النظام المصرفي الجزائري ومشاكل تمويل التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2002.

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في إعطاء صورة حية عن النظام المصرفي وجهازه المكلف بتمويل التجارة الخارجية بكل سلبياته ، وكدا تقديم أهم التقنيات والأطراف المستعملة في تمويل التجارة الخارجية ومعرفة مدى تطبيقها في الجزائر، حيث توصلت إلى أهم النتائج التي تمحورت في كون بقاء النظام المصرفي مثقلا بالعراقيل المتوازنة مند العقود الأولى من التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني ، وان التمويل المصرفي للتجارة الخارجية وضيفة من وظائف البنك كثيرة التعقد بسبب اجرائاتها وأطرافها المتعاقدة ،كما يبقى تمويل التجارة الخارجية من أهم الوظائف المتأثر بتعثر البنك.

2- دراسة أبوالرب : مشكلات الإعتمادات المستندية الصادرة التي تواجه المستورد الفلسطيني ، بحث مقدم ضمن مقالة في مجلة النجاح للأبحاث ، كلية الإقتصاد بجامعة فلسطين ، 2002.

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على المشاكل النبي نواجه المستورد الفلسطيني في التمويل بالأعتماد المستندي من خلال دراسة كل من جنسية البنك فاتح الإعتماد و مبلغ الإعتماد و العملة التي سيتم الدفع بها حيث إستخدم الباحث في ذالك إستبيان وزع عينة على قوامها 312 مستورد وتوصل الباحث إلى ضرورة متابعة الاتفاقيات التجارية و مراقبتها وذلك لوجود تعقيدات وإجراءات روتيني ة تؤدي إلى تأجر وصول البضاعة نتيجة بقائها في الموانئ لفترات طويلة.

3- دراسة شاعة : الإعتماد المسستندي أدة دفع وقرض ، رسالة الماجستير ، مكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير جامعة الجزائر ، 2002.

تهدف الى معرفت واقع الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الدولية في البنوك الجزائرية وصل الباحث إلى أن الإعتماد المستندي هو تقنية ضرورية لتمويل التجارة الخارجية ، والجزائر تمر في مرحلة تحول لإقتصاد السوق ، ولابد

من إعادة تهيئة الجهاز البنكي الجزائري بآليات تسيير تمكنها من مواجهة التحديات القائمة خاصة في ظل الإصلاحات المرتبطة بالعولمة.

4- دراسة شرع : سياسة إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الوطني ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية المركز الجامعي غرداية ، 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها اثر عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر،كما تمكن من معرفة مضمون الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية ، وكذا مختلف المراحل التي مرت بها حيث كانت النتائج تتمحور في كون عملية تحرير التجارة الخارجية أدت إلى زيادة المنافسة بين السلع الأجنبية والمحلية مما توجب على المنشئات الصناعية المحلية تقليص حجم نشاطها ،كما أن عملية تحرير التجارة الخارجية ساهمت في تنوع السلع على حسب القدرات الشرائية في المجتمع.

5-دراسة (1990) william kossil بعنوان :

- **william kossili**, financement de commerce internatoinal , managerial auditing journal, N 8 ,1990.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بواقع التجارة الخارجية في جميع أنحاء العالم حيث سلطت الضوء على واقع التمويل حيث اعتبر الباحث أن التمويل الدولي في التجارة الخارجية يستند الى مقومات رئيسية متمثلة في قدرة الدولة على النهوض بقطاعها على اعتبار أن البنوك هي الراعي الوحيد في مختلف العمليات التجارية ،حيث تمحورت النتائج أن البنوك العالم المتقدم قادرة على تطبيق كافة عمليات تمويل التجارة الخارجية بدليل أن هذه البنوك رائدة في كافة المجالات الاقتصادية ،أما بنوك دول العالم الثالث ما زالت لم تلتحق بركب تلك البنوك ومازلت تعاني من المشاكل.

المطلب الثاني : تقييم الدراسات السابقة

بعد عرض ملخص دراسات السابقة سنحاول في هذا الجزء عرض تقييم عام حول هذه الدراسات.

1-دراسة موساوي : بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على قطاع التجارة الخارجية ومشاكل التمويل إلا أن الباحثة لم تجري دراسة تطبيقية حول الموضوع بل اكتفت بتحليل دراستها نظريا واستقرائيا على عكس ما سنقوم به في دراستنا وهي الدراسة التطبيقية التي تتمحور في التقنية التي تستعملها البنوك في تمويل التجارة الخارجية.

2- دراسة أبو الرب : بالرغم من أن هذه الدراسة كانت حول الإعتماد المستندي الإ أنها كانت محصورة في المشاكل التي يواجهها المستورد الفلسطيني في الإعتمادات ، قام الباحث بالدراسة التطبيقية في فلسطين على عكس ما سنقوم به في دراستنا وهي الدراسة التقنية للإعتماد المستندي.

3-دراسة شاعة : هذه الدراسة أعطة أهمية كبيرة لتقنية الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية ، إلا أن دراسة الباحث كانت على مجموعة من البنوك عكس دراستنا كانت على مستوى بنك واحد.

4-دراسة شرع : بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على موضوع التجارة الخارجية وتشخيصها ،كما أن دراستنا تبرز تقنية الإعتماد المستندي الفعالة لتمويل التجارة الخارجية ،كما تم استعراض مختلف البيانات والجداول في دراسة الباحثة أي مند الاستقلال إلى الوقت الراهن معتمدتا على المنهج التاريخي في هذه العملية

5-دراسة william kossil : بالرغم من أن هذه الدراسة كانت قديمة نوعا إلا أننا نجد أن مختلف عمليات تمويل التجارة الخارجية في معظم دول العالم لقيت رواجا كبيرا ، باعتبار أن مختلف البنوك أصبحت تطبق تقنيات أكثر انتشارا في الساحة العالمية ، حيث كانت هده الدراسة تمس فترة التسعين باعتبارها فترة اقتصاد السوق إلا أن دراستي مست تقنية الإعتماد المستندي التي تطبقها البنوك التجارية من اجل تمويل التجارة الخارجية .

خلاصة الفصل :

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول، ورغم ذلك هي لا تخلو من المخاطر مما يستوجب تدخل البنوك كوسيط وممول لعملية ترقية التجارة الخارجية، ومن أهم هذه البنوك نجد البنوك التجارية، فهذه البنوك تساهم في تطوير التجارة الخارجية عن طريق تقديم مختلف القروض الخاصة بعملية تمويل التجارة الخارجية.

يعد الإعتماد المستندي من أبرز الوسائل لضمان حقوق المتعاملين التجاريين الذين يتعرضون إلى مخاطر التجارة الخارجية نظرا لما يقدمه من ضمانات و خدمات بسبب الذي يفرق بينهما فالمصدر يخشى عدم قيام زبونه بالالتزام خاصة فيما يخص دفع مستحقاته، أما المشتري فيخشى عدم حصوله على الخدمة المطلوبة أي البضاعة و بسبب تخوف كل منهما يلعب البنك الدور الأساسي في تقديم كل الضمانات و التسيير الأفضل لهذه العملية بإتباعه و تطبيقه لجميع القواعد و الأعراف المتعامل بها عالميا.

تمهيد :

إن البنوك أهم المؤسسات التي تساهم وتساعد في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره، ومن خلال ذلك سنسلط الضوء على أفضل تقنية وهي الاعتماد المستندي بما يتمتع من ثقة وضمان، ولما يقدمه من فرص جديدة لتنمية النشاط الاقتصادي خلال تمويله لتجارة الخارجية، وسنعرض في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري بوكالة ورقلة (944)، نبين أهم ما تعرضنا إليه أثناء فترة تربص الذي قمنا به، ولذلك سوف نتطرق في إطار هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين هما :

- **المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة ؛**
- **المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج و تحليلها.**

المبحث الأول : الإجراءات والمنهجية المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول : لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944 (*BNA*)

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص بالقيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو في الخارج.

الفرع الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944 (*BNA*)

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري رقم (944) كوكالة فرعية (C) من بين 14 وكالة تابعة للمديرية الجهوية لمدينة ورقلة في 12 ديسمبر 2007م، و تسعى هده الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتباره ا جزء منه و العمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وقد بلغ عدد المستخدمين فيها 06 دائمين.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم المؤسسات المالية على المستوى الجهوي وتم تأسيسه في تاريخ 13 جوان 1966م، بموجب الأمر 178/66 حسب القوانين وهو يعتبر من البنوك التجارية وأنشئ هذا البنك برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ليحل محل البنوك التالية :

- ✓ القرض العقاري الجزائري التونسي 1966/07/10م ؛
- ✓ القرض الصناعي والتجاري (1967/07/01م) ؛
- ✓ بنك الصناعة و التجارة في إفريقيا (1968 /07/01م) ؛
- ✓ بنك باريس و هولندا (1968/05/04م) ؛
- ✓ بنك الخصم لمعسكر (1966/07/01م).

بإعتباره بنكا تجاريا، فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع و منح قروض قصيرة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي ولتجمعات المهنية للإستراد والمؤسسات العمومية و القطاع الخاص.

حيت أصبح يلعب دورا هاما بعد أن تم إسناد مهام عملية التحول الاشتراكية له وكذالك تشجيع سياسة التسيير الذاتي لرفع الخناق عن البنك المركزي و الخزينة العمومية و يتكون البنك الوطني الجزائري من مساهمات بالجزائر و أحرى بالخارج تتمثل في:[1]

- شركة الاستثمارات و التمويل بالجزائر *IFA* ؛
- مؤسسة الخدمات وتجهيزات الأمان *AMNAI* ؛

[1] **البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944**، 2014/04/15.

- شركة التكوين ما بين البنوك *SIRF* ؛
- شركة تأدية الصفقات ما بين البنوك النقدية *SATIM* ؛
- الشركة الجزائرية للتأمين وقمات الاستغلال *CAGEX*.

أما مساهمات البنك بالخارج فهي :

- البنك الجزائري للتجارة الخارجية *BACE* ؛
- الإتحاد الأوسطي للبنوك *UMB* ؛
- بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة *BMIC* ؛
- الشركة المختلطة المغربية للتجارة *MATICO* ؛
- برنامج التمويل للتجارة المغربية.

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (*BNA*)

1 -1 الهيكل التنظيمي :

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بورقلة (*BNA 944*)

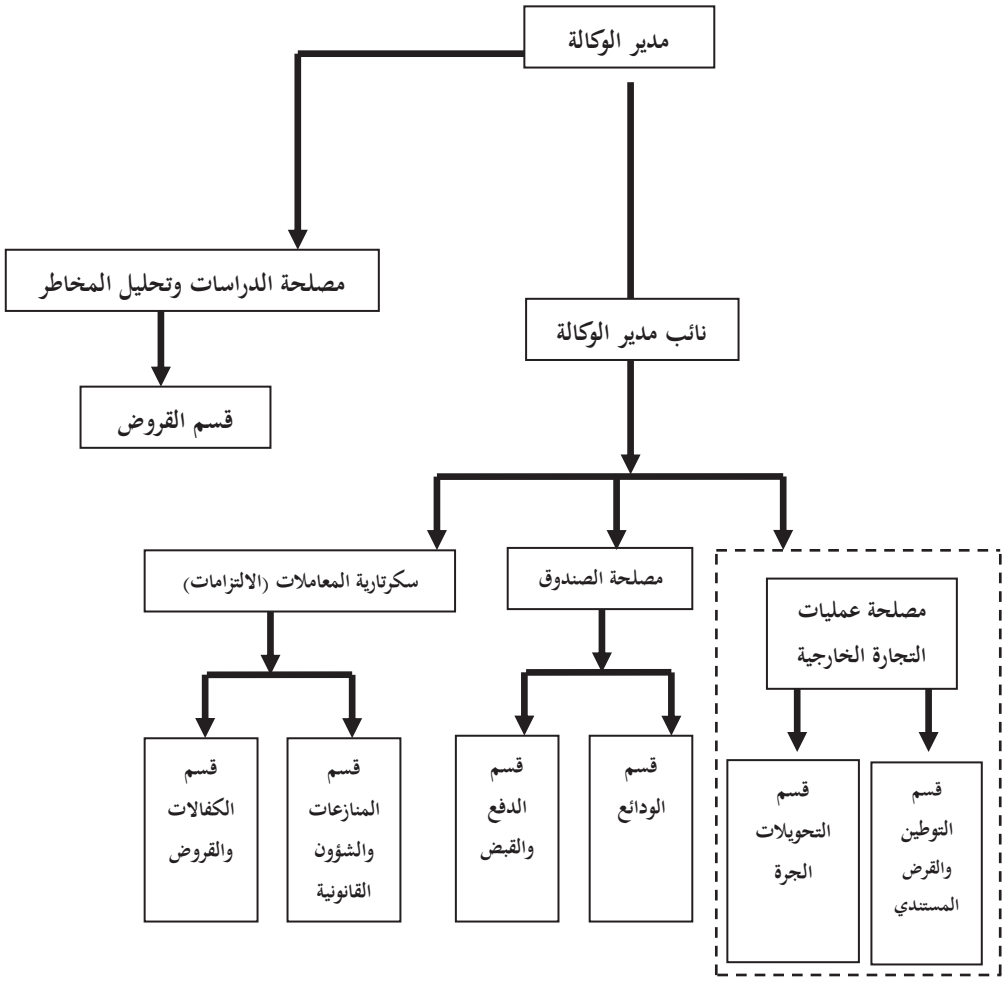

المصدر: الوثائق الرسمية للبنك الوطني الجزائري بورقلة *BNA 944*

2-1 تقديم الهيكل التنظيمي :

1/ **مدير الوكالة :** يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية ورقلة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومن مهامه مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقرير دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك وتتبع له مباشرة كل من :

- مصلحة الدراسات وتحليل المخاطر: تتكون من أقسام كل قسم مسؤول عن الدراسة الأساسية وعدد هذه الأقسام تعمل لزيادة النشاط داخل الوكالة و لصالح المؤسسات العمومية و الخاصة.

2/ **نائب مدير الوكالة** : يساعد المدير في أداء مهامه, و يخلفه في حالة غيابه

3/ **سكرتاريا المعاملات (الالتزامات) :**

- قسم المنازعات والشؤون القانونية: يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوي، وطلبات تحصيل الحقوق، وتعين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم، و متابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره ؛
- قسم الكفالات و القروض: يهتم هذا القسم بتنفيذ الإجراءات و التعليمات بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة.

4/ **مصلحة عمليات التجارة الخارجية** : تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين و الأجانب،في عمليات البيع والشراء (استيراد, تصدير)، وتقوم هذه المصلحة بتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة) المصرفيون فتح الإعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج، ويضم قسم التحويلات الحرة و المباشرة وقسم التوظيف والقروض المستندي.

5/ **مصلحة الصندوق** : وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

- قسم الودائع : ويقوم باستلام طلب لفتح حسابات الودائع وتحديد نوعها, متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين ؛
- قسم الدفع والقبض : ويسمى أيضا الشباك و يقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملاء, و تقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد و تسجيلها, العمل على تطبيق الأنظمة و الإجراءات المعتمدة من طرف المدير.[1]

[1] بناء على الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري.

الفرع الثالث : وظائف ومهام البنك الوطني الجزائري

تتلخص وظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي :

- يقوم بالوظائف البنكية وفقا للأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان قصير متوسط و طويل الأجل ؛
- إقراض المؤسسات الصناعية العامة منها والخاصة ؛
- خصم الأوراق التجارية ؛
- تمويل عمليات التجارة الخارجية ؛
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات لإعادة استثمارها ؛
- التدخل في عمليات الصرف الآجل و العاجل ؛
- يلعب دور " البنك المراسل " بالنسبة للبنوك الأجنبية ؛
- إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية ؛
- يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات الإنتاج.

ومن بين الأهداف التي يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيقها نذكر منها :

- تحسين التسيير وجعله أكتر فاعلية للتكييف معا لتطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة وجديدة في ميدان التسيير والتسويق ؛
- توسيع الشبكة البنكية و تقريبها من الزبائن ؛
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية ؛
- فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.

المطلب الثاني : الوسائل المستخدمة في الدراسة

تعتبر الدراسة الميدانية دورا مهما في البحث حيث أن الطريقة والمنهجية المستخدمة هي أساس هذه الدراسة و ذلك من أجل الوصول إلى المعلومات و النتائج و تحليل أسباب الظاهرة و العوامل التي نتحكم فيها و استخلاص النتائج لتعميمها حسب الفرضيات التي إقترحناها من أجل نفيها أو إثباتها و ذلك من خلال تحديد الأدوات والتي هي :

طريقة جمع البيانات : هي عبارة عن جمع الوثائق والبيانات لوصف إجراءات عملية التسوية.

الأدوات المستخدمة في الدراسة : لقد اعتمدت في جمع المعطيات على الأدوات المختلفة و هذا من

خلال بقائنا المدة المعينة و الخبرة التي أخذناها من البنك ومن الموظفين.

– **الملاحظة** : وهي عبارة عن معلومات بسيطة التي قمت بجمعها من خلال العين المجردة و كذلك من خلال المحادثة والمتابعة مع مكلف الدراسات وإيطار من الموظفين حيث توصلت إلى :

– اليوم الخاص بالمقابلات لدراسة الملف هو يوم الأربعاء ؛

– وجود ثقة بين الموظفين وتفاهم ؛

– عدم وجود لوح الكترونية ؛

– أما فيما يخص تقديم و دراسة ملفات العملاء فهي تختلف من عميل الى آ خر حسب طبيعة و انفعال العميل.

– **المقابلة** : وتعتبر كمصدر أولي قمنا به لمعالجة الموضوع التي تعتبر كإضافة لدراسة وهي دراسة ملف الإعتماد لعميل ما من خلال مقابلاتنا مع مجموعة الموظفين في البنك و ذلك لفهم النتائج و تبسيطها.

– لقد استعملنا كذلك في الدراسة مجموعة من المراجع والكتب و الملاحق ذات العلاقة بالموضوع وكذلك التصفح في أبحاث الدراسات السابقة و مواقع الانترنت.

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج و تحليلها

المطلب الأول : الخطوات المتبعة في سير عملية الإعتماد المستندي

بعدما تطرقنا للاعتماد المستندي نظريا سوف نتطرق إلى كيفية سيره تطبيقيا

الفرع الأول : التوطين (domiciliation).

تتم عملية سير فتح الإعتماد المستندي في البنك الوطني الجزائري أساسا من خلال عملية التوطين.

1 – مفهوم التوطين : يعني مكان تحقيق وإنجاز العقد، ويعني بالنسبة للبنك وضع علامة رمز أو ترقيم على الفاتورة أو على عقد ما، أما بلنسبة للمستورد فهو القيام بإختيار بنك معين لإتمام الصفقة التجارية، بحيث يكون للمستورد رصيد لدى البنك ويقوم هذا الأخير بفتح ملف بإسم المستورد، يعطيه رقما مميزا يمكنه من تسيير الملف. وتكون عملية التوطين لمراقبة العمليات التجارية من الداخل إلى الخارج، أو العكس كما أن إجراءات التوطين تضمن أن خروج النقود عن طريق البنك ودخولها أيضا عن طريق البنك.

2 – فتح ملف التوطين :

لقيام المستورد بفتح ملف التوطين يقوم بتقديم ملف التوطين مرفوق بطلب التوطين بعد سحبه من البنك و يتضمن ملف التوطين المعلومات التالية : (أنظر الملحق رقم 01).

– طبيعة السلعة أو البضاعة المستوردة، نوعية الخدمة ؛ كميات السعر الأولي ؛ الإمكانيات المالية لدفع ؛ إسم المصدر وعنوان نشاطه ؛ إسم البنك فاتح الإعتماد ؛ تحديد قيمة الصفقة سواء بالعملة الأجنبية أو المحلية ؛ توقيع وإمضاء المستورد.

بعد القيام بهذا الإجراء يعطي للمستورد رقما لملفه، حيث يعتبر بمثابة بطاقة تعريفية لعملية الإستراد ويوجد على مستوى كل بنك خاص بعملية التوطين، يقوم بفتح سجل يتضمن معلومات عن الصفقة محل الإعتماد وتتمثل هذه المعلومات فيما يلي :

- تاريخ فتح الإعتماد ؛ رقم التوطين ؛ إسم كل من المستورد والمصدر ؛ التواريخ والأرقام المرجعية ؛ قيمة العقود بالعملة الصعبة ؛ قرار البنك بشأن ملف التوطين ؛ القبول أو الرفض أو أمر بالتعديل.

و رقم التوطين يرحل الى بطاقة أخرى تسمى بطاقة المراقبة والتي تسلم هذه البطاقة إلى المستورد هذه البطاقة تحمل المعلومات التالية : (أنظر الملحق رقم 09).

- إسم الوكالة ؛ رقم الشباك (المكتب) الموطن للعملية ؛ إسم وعنوان المستورد ؛ إسم وعنوان المصدر؛ مرجع المستورد ؛ مبلغ العملية بالعملة الصعبة وما يقابلها بالعملة المحلية ؛ طبيعة ونوع البضاعة محل الإستراد.

بعد ملئ بطاقة المراقبة من قبل المستورد، يقوم بتقديم العقد التجاري الذي يحتوي على :

- التعريف بأطراف العقد ؛
- بلدي المصدر والمستورد؛
- طبيعة السلعة ؛
- موضوع الصفقة.

بعدما يتم تسجيل التوطين في البنك الوطني الجزائري تتم متابعة العملية من قبل المصلحة الموجودة على مستوى البنك، المختصة بعمليات التجارة الخارجية وهي مصلحة التوطين وتتم المتابعة الميدانية لعملية التنفيد خلال فترة زمنية لا تتعدى ستة أشهر وذالك من طرف المستورد لكي لا يكون هناك تحويل أموال بالعملة الصعبة دون مقابل حقيقي لعملية التحويل.

3 – تنظيم ملفات الإعتمادات المستندية :

يخصص لكل ملف توطين عدد مكون من 21 رقم ، والجدول التالي يوضح أرقام التوطين : [1]

**	**	**	****	*	**	*****	***
1	2	3	4	5	6	7	8

-1 الرقمان يدلان على رمز الولاية ؛

-2 الرقمان يدلان على رمز الوكالة ؛

-3 الرقمان يدلان على الرقم الخاص بالتجارة الخارجية ؛

-4 الأربعة أرقام تدل على العام (السنة) ؛

-5 الرقم يدل على الفصل ؛

-6 الرقمان يدلان على طبيعة ومدى العملية ؛

-7 الخمس أرقام تدل على رقم الملف ؛

-8 الثلاثة أرقام تدل على رمز العملية.

الفرع الثاني : الإعتماد المستندي

[1] الوثائق الرسمية للبنك الوطني الجزائري بورقلة *944*.

1 – فتح ملف الإعتماد المستندي : (أنظر الملحق رقم 02)

تتم عملية فتح الإعتماد المستندي بناء على طلب محرر وفق نموذج على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري.(أنظر الملحق رقم 03) ، وتتكون عملية سير فتح الإعتماد المستندي في البنك الوطني الجزائري من مرحلتين هامتين هما :

- **المرحلة الأولى** : تقديم الطلب والوثائق المرفقة به :

يقوم العميل المستورد بتقديم طلب فتح الإعتماد المستندي من البنك مرفقا بملف كامل وشامل لكل الوثائق وهي :

ملف الطلب : ويتضمن الوثائق التالية :

- طلب خطي ؛
- 06 فواتير شكلية بالملة الصعبة ؛
- سجل تجاري .التصدير والإستراد ؛
- إعفاء الضريبي (وثيقة) ؛
- فاتورة نموذجية للعتاد ؛
- طلب يقدم من طرف المستفيد وهو التوطين ؛
- وجود رصيد كاف للعملية بالإضافة الى 5% من مبلغ الفاتورة تحسبا لتغيرات سعر الصرف ؛
- يتم إيداع الملف في الوكالة الجهوية تم يرسل الى المديرية العامة في البنك الوطني الجزائري من أجل الدراسة ليتم القبول أو الرفض وتنتهي هذه المرحلة بعد :
- التفاوض في شروط الإتفاقية (التحويل) ؛
- يعطى أمر فتح الإعتماد المستندي بعد موافقة البنك ؛
- بعد الموافقة من طرف البنك يشعر أو يعلم بنك المصدر ويرسل له الوثائق عن طريق البريد أو جهاز الحاسب الألي ؛
- يشعر البنك المصدر عميله.

- **المرحلة الثانية** :

بعد الإنتهاء من المرحلة الأولى و إشعار البنك المصدر يقوم هذا الأخير بتحضير السلعة المطلوبة وعند حصوله على وثائق النقل والوثائق الملحقة من المستورد يقوم بإعداد الفاتورة النهائية للبضاعة حسب شروط العقد.

2 – وثائق الإعتماد المستندي : وهي الوثائق التي يتم إرسالها إلى المصدر وهي :

الوثائق الرئيسية :

- وثائق النقل (نقل جوي ، نقل بري ، بحري ...الخ) ؛
- وثيقة التأمين ؛
- الفاتورة الشكلية وهي الفاتورة الأولية. (أنظر الملحق رقم 05)

الوثائق الثانوية (الملحقة) : وتكزن حسب متطلبات السلعة زنذكر منها :

- شهادة التفتيش والرقابة والفحص ؛
- الشهادة الطبية للتأكد من سلامة البضاعة ؛
- شهادة المنشأ تثبث مكان وضع البضاعة ومواطنيها. (أنظر الملحق رقم 07)

بعد الإنتهاء من إعداد الفاتورة من طرف المصدر يقوم ب :

- إرسال البضاعة بعد تحصيله على وثائق النقل ؛
- يقوم البنك المصدر بتحصيل الوثائق من المصدر ؛
- يقوم البنك المصدر بعد التحقيق من الوثائق بطلب تحويل الأموال من بنك المستورد.

بعد مراجعة بنك المستورد للوثائق المرسلة من المصدر (تخص) السلعة والتحقيق منها يستدعي المستورد من أجل الدفع .

- يقوم المستورد إصدار أمر لبنكه بالدفع الى بنك المصدر للحصول على السلعة ؛

- عند حصول المستورد على السلعة حسب الشروط المطلوبة يتحقق البنك المستورد من وصول السلعة بوثيقة الجمارك ثم يقوم بتحويل الأموال الى بتك المصدر و إذا كان هناك حالة غش يذهب العميل الى قسم خاص بمراقبة السلعة ولا تحول الأموال الإ بعد تسوية الوضعية.

الملحق رقم (05) الفاتورة الشكلية التي يتم تقديمها من طرف طالب الإعتماد والتي تحتوي على المعلومات التالية :

- إسم المؤسسة الطالبة لفتح الإعتماد ؛ عنوان الشركة ؛ تاريخ تحرير الفاتورة ؛
- إسم العميل : س ؛ نوع البضاعة المستوردة ؛ نوع البضاعة ؛ رقم البضاعة ؛ كميتها ؛
- سعرها بالعملة الصعبة ؛ سعرها بالعملة المحلية.

ويرتبط تطور ونمو الإعتماد المستندي بتطور شبكة سويفت العالمية .

الفرع الثالث : شبكة سويفت

1 – كلمة سويفت swift هي إختصارا لإسم الشبكة Télécommunications Society For Wordperfect Interbank Financiel وقد تأسست في 03 مايو 1973 بواسطة مجموعة مكونة من 239 بنكا من أوربا والولايات المتحدة وكندا، ويقع مركزها الرئيسي في بروكسل وتخضع للقانون البلجيكي وهي مؤسسة لا تهدف للربح بوصفها مؤسسة تعاونية. وتقتصر عضويتها على البنوك وحدها ويبلغ عدد البنوك فيها حوالي 4000 بنك ومؤسسة مالية تنتمي الى أكثر من 90 دولة.

ومن مهامها الشرعية هو تحسين التسديدات المالية وهذا بتقديم أكثر إمتثالا في العلاقات البنكية السماح بنحريك ومعالجة العمليات عن طريق جهاز إعلام ألي وهي معمول بها منذ 09 ماي 1977.

2 – الوصف التقني لسويفت :

هي عبارة عن شبكة إلكترونية للتنقلات الخاصة، مستأجرة للإدارات التي لها إحتكار الإتصالات المدارت بأجهزة الإعلام الألي مخصصة للبنوك الأعضاء في الشركة (الشبكة) ويضمنون تسييره، الواقع فإن شبكة سويفت مبنية على تبادل الرسائل التي تسمح للمراسلين التحاور مباشرة، هذه الشبكة تسمح بنوجيه ومراقبة الرسائل و أوامره تحويل الزبائن التي إعتادت أن ترسلها على الوسائل التقليدية.

شبكة سويفت تشمل ثلاثة مراكز إتصالات مزودة بأجهزة الإعلام ألي، مركز إتصالات كولير (الولايات المتحدة) مركز إتصال Zoter Wood (الأرضي المنخفضة) مركز إتصال بروكسل.

ومند 09 مارس 1978 أصبحت تحويلات الزبائن من بنك الى بنك موجهة يوميا ومطبقة من طرف إجمالي البنوك المنظمة في شبكة سويفت، في سنة 1981 عمليات الحافظات وتأكيد المعاملات الدولية (عمليات صرف ، إقتراض) إستطاعة أن تحقق العمليات الأخرى القابلة للتنفيد وهي التحصيلات المستنيدية، فتح الإعتمادات المستندية، و أوامر تأكيد بيع وشراء المستندات ومجموعة الوسلئل التي تخص الأمر بالسحب والقرض وكشف الحساب، ونطاق شبكة سويفت لم يتوقف عن النمو منذ سنة 1977 ومن بين دول العالم الثالث الجزائر التي إنظمت الى شبكة سويفت في 02 ديسمبر 1991 حيث نجد أن كل البنوك التجارية الجزائرية مرتبطة في هذه الشبكة وتعمل بها بشكل عادي.[1]

من بين نماذجها المختلفة نجد :

[1] صادق ، مدحت ، **أدوات وتقنيات مصرفية** ، دار قرين للطباعة والنشر، القاهرة ، ص 228.

- MT : 700 خصيصا للإعتماد المستندي (أنظر الملحق رقم 06)

ومن مزاياها :

الأمن : أول ميزة تقدمها شبكة سويفت بلنسبة للإعتمادات المستندية في كون أن لديها وسائل معالجة المعلومات التي تتدخل في مختلف مستويات الشبكة مجهزة ببرامج مكملة لكشف وتصحيح الأخطاء .

- الوسائل المتبادلة بين المذكرات ومراكز المعالجة مكتوبة بواسطة الحاسوب ؛
- مفتاح سري يسمح بفحص هوية مراسل الرسالة ؛
- تماثل الرسائل وإعطاؤها مفتاح خاص يقضي على مخاطر الفهم السيئ التي يتهاون بها.

السرعة : وهي الميزة الثانية التي تمتاز بها شبكة سويفت بالنسبة للإعتمادات المستندية وكل المعاملات الأخرى حيث أن مدة تبليغ الرسالة العادية يتطلب 20 دقيقة والرسائل الإستعجالية تتطلب 05 دقائق وهي أهم بكثير من توجيه الرسائل عن طريق الوسلئل التقليدية.

قلة التكلفة : ثالث ميزة لشبكة سويفت تتمثل في إنخفاض التكاليف ويمكن إستعمالها إذا كان المرسل إليه مرتبط بالشبكة وبسبب نزعته لابد أن توضع تحت تصرف المستعمل 24/24 هذا الهدف نحقق الى حد كبير لأن معدل وجودها الفعلي يساوي تقريبا 99.5% أما العيب الوحيد لهذه الشبكة هو عدم إيصال للإستلام هذا يتضمن أن مراقبة التحويل الجيد لا يمكن أن يكون الإ بمراقبة العملية نفسها.

المطلب الثاني : متابعة سير عملية إسترداد سيارتي إسعاف عن طريق الاعتماد المستندي

وكما سبق الذكر على المستورد أن يتفق مع المصدر على السلعة المستوردة، وبدلك يرسل المصدر فاتورة شكلية (أنظر الملحق رقم 05) للمستورد وبعد حصوله عليها من المصدر(*Demimpex Middle East*)، يتقدم العميل قصد اقتناء سياراتي إسعاف إلى بنكه المعتاد.

في حالتنا المستورد هو شخص X لطلب فتح اعتماد مستندي قصد تداول عملية استيراد سياراتي إسعاف. المنتج الأصلي هو اليابان. أما مكان ا لشحن فهو ميناء دبي و ميناء التفريغ فهو ميناء سكيكدة بالجزائر.

1 - فتح الاعتماد المستندي :

يتقدم العميل وهو صاحب سياراتي إسعاف بالوثائق المطلوبة قصد فتح اعتماد مستندي في وكالة ورقلة الوثائق فيما يلي :

- نوع السلعة : *Toyota Land Cruiser Hard Top Ambulance Cfr. Deux(02) Vehicules4×4*
- سعر السلعة : إن التكلفة لهذه السلعة قدرت بالعملة الدولار، والتي بلغت *119.650.00USD*
- عملية البيع هي : *F.O.B* .

إضافة إلى هذه المعلومات هناك معلومات أخرى تكون مدونة في هذه الفاتورة الشكلية التي أرسلت يوم 17مارس 2011م من شركة دبي إلى المستورد الجزائري.

طلب فتح الاعتماد المستندي (أنظر الملحق رقم 02)

إضافة إلى الفاتورة الشكلية فيجب على المتعامل الجزائري أن يرفق معه أيضا طلب فتح الاعتماد الذي يتضمن عدة معلومات منها :

اسم وعنوان كل من :

- المستورد (الأمر) شخص X الواقع مقرها بسيدي بوغوفالة ولاية ورقلة ورقم حسابه 71-300000296 ؛
- المصدر (المستفيد) *Demimpex Middle East* الواقع مقرها في دبي ؛
- بنك الإصدار (بنك المستورد) البنك الوطني الجزائري الوكالة ورقلة رقمها 944 ؛
- بنك الإشعار (بنك المستفيد) *Bank Belgium* ؛

نوع الاعتماد المستندي : هو اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومؤكد ؛

مكان الشحن والتفريغ : مكان الشحن هو دبي ومكان التفريغ هو سكيكدة بالجزائر.

إضافة إلى هذه المعلومات هناك عدة معلومات أخرى يجب على العميل الجزائري أن يدونها في وثيقة تدعى طلب فتح الاعتماد المستندي وهناك نموذج عن هذه الوثيقة في الملحق رقم (03).

ملاحظة :

يشترط أن يكون العميل لديه حساب تجاري لدى البنك.

بعد أن يقدم العميل هاتين الوثيقتين (الفاتورة الشكلية و طلب فتح الاعتماد المستندي) تقوم وكالة ورقلة بدراسة شاملة للملف، تصل إلى القرار النهائي وهو قبول الطلب، قبلت الوكالة الملف لأنه يطابق فيما يخص نوع وكمية البضاعة المستوردة، إضافة إلى نوع العميل الذي هو عميل تعود التعامل مع هذه الوكالة (أي يتوفر فيه الشروط المطلوبة).

بإضافة إلى طلب التوطين الذي يتضمن عدة معلومات كاسم الشخص المستورد وهو X والقيمة الإجمالية للعملية و المتمثلة في $119.560.00USD$، وكذلك البلد الأصلي للبضاعة وهو اليابان، وبلد المصدر هو دبي.

إن فتح ملف التوطين يسمح للزبون بالحصول على رقم التوطين وهو(00001) ورقم ملف التوطين المتكون من 6 خانات حيث كل خانة تتمثل فيما يلي :

1	2	3	4	5	6
300105	2011/1	10	00001	USD	2011/03/17

1 – 30.01.05 يمثل رقم الوكالة لدى البنك ؛

2 – 2011/1م : السداسي الأول من سنة 2011م ؛

1 –يشمل السداسي الأول ؛

3 – 10 يمثل رقم البيع وفي حالة هو *FOB* ؛

4 – 00001 يمثل رقم التوطين ويجب أن يكون مكون من 5 أرقام ؛

5 – *USD* العملة المتعامل بها وفي هذه الحالة الدولار؛

6 -2011/03/17 م يمثل تاريخ فتح ملف التوطين.

2 – تسوية العملية :

بعد الانتهاء من عملية التوطين يقوم البنك وكالة ورقلة بحساب التكاليف، حيث أن حساب التكاليف لفتح الاعتماد المستندي يكون كالتالي : (أنظر الملحق رقم (04).

1 – يقوم موظف البنك بالتأكيد من قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، وللتأكد عليه أن يضرب قيمة العملية المتمثلة في $119.650.00USD$ في سعر الصرف المتمثل في : $119.650.00 \times 71.4716000 =$ 8.551.576.94 دج

2 – بعدها يقوم موظف البنك بحساب العمولات التي يجب اقتطاعها، وهذه العمولات تتمثل فيما يلي :

3 – عمولة الالتزام وهي: $299.13\ USD$ ؛

4 – عمولة فتح الاعتماد : وهي عمولة حاليا مقدرة بـ 3000 دج ؛

5 – مصاريف سويفيت $SWIFT$ وهي مقدرة بـ 2.000.00 دج ؛

6 – رسم عيني على القيمة المضافة $T.V.A.*$ وهي بالنسبة 17 %

7 – بعد حساب كل هذه العمولات يدون الموظف كل المعلومات في وثيقة تعرف ب $MT700$ التي يقوم بإرسالها إلى البنك المستفيد عن طريق شبكة سويفيت ، كما يقوم هذا الموظف بتكوين ملف يرسله إلى مدرية العمليات مع الخارج (DOD) وينتظر الرد عن طريق فتح الاعتماد لديهم دائما عن طريق شبكة سويفت.

وهذا الملف مكون من :

- طلب فتح الاعتماد ؛ وثيقة $MT\ 700$ ؛ مجموعة وثائق طلب اقتطاع بالعملة الصعبة.

بعد دراسة الملف من طرف DOD ، ترسل القبول عن طريق نفس الشبكة أي شبكة سويفت، وتقوم بإشعار بنك المستفيد بفتح الاعتماد.

ملاحظة :

يمكن أن تكون هناك بعض التعديلات في الاعتماد المستندي التي تجريها الوكالة بأمر من الأمر فيما يخص ميناء النقل أو تعيين البضاعة...

وهذه التعديلات تتم في وثيقة متمثلة في *MT* 707 التي ترسلها الوكالة إلى *DOD* عن طريق التلكس، لكن إذا أريد تعديل تاريخ الصلاحية، فلا يمكن ذلك إلا من طرف المدرية *DOD*. أنظر الملحق رقم (08)

ومصاريف التعديل تكون كالتالي :

- ✓ عمولة التجارة الخارجية 100 دج ؛
- ✓ مصاريف التلكس 300 دج ؛
- ✓ الرسم على القيمة المضافة 17 %.

إرسال الوثائق بعدما يتحقق المصدر من فتح الاعتماد إياه من طرف بنكه، ويتأكد من انه قادر على احترام بنود العقد يستطيع في هذا الوقت المصدر أن يرسل الوثائق الممثلة للبضاعة على بنكه الذي بدوره يقوم بمراجعة هذه الوثائق وإرسالها إلى بنك المستورد وتتمثل الوثائق فيما يلي :

- ✓ فاتورة تجارية 06 نسخ موقعة من طرف الغرفة التجارية ؛
- ✓ شهادة مصنع 03 نسخ مدون فيها كل البيانات المتعلقة بالبضاعة ؛
- ✓ شهادة الطرود ويتطلب 03 نسخ من هذه القائمة.

ملاحظة :

يكون 1/3 من المستندات للمؤسسة و 2/3 للبنك ويتم إرسال هذه الوثائق عن طريق وصل إيداع يحتفظ موظف البنك بالفاتورة النهائية النسخة الأصلية لكي يضعها في ملف التوطين ونسخ أصلية من الفاتورة النهائية زائد سند الشحن زائد نسخة من شهادة الأصل لكي يضعها في ملف الاعتماد المستندي، أما باقي النسخ الأخرى فتسلم إلى الزبون بعد توقيع البنك وتقديم لبنك الإشعار أو بنك المستفيد الوثائق اللازمة أيضا، ويقوم هذا الأخير بإرسال البضاعة مع الوثائق الآتية :

- ✓ الفاتورة النهائية "نسخة أصلية "؛
- ✓ نسخة من D10 وهي وثيقة جمركية (أنظر الملحق رقم: (11) ؛
- ✓ سند الشحن الأصلي.

3 – صفة الاعتماد المستندي :

في هذه المرحلة تكون البضاعة التي أرسلها المصدر، وصلت إلى المشتري حينها لا يستطيع هذا الأخير استلامها وإخراجها من الميناء إلا إذا كانت المستندات المبينة لها بحوزته، وكذلك فهو مضطر لأن يقوم بدفع المبالغ و إخراج البضاعة.

وبهذا يكون ملف الاعتماد المستندي قد صفى بدون مشاكل.

مما يمكن أن نقوله حول الدراسة التطبيقية وتتبعها لكل خطوات الاعتماد المستندي للمتعاملين الاقتصاديين هو سهولة حصول المتعاملين على البضاعة بالجودة المطلوبة من جهة ومن جهة أخرى وصول حق المصدر وهو ثمن البضاعة.

وما يمكن أن نستنتجه هو أن تقنية الاعتماد المستندي هي التقنية الفعالة في التعاملات التجارية ومن أنجح طرق التمويل و التي تتعامل بها أغلب المؤسسات الجزائرية.

خلاصة الفصل :

من خلال ما دارسناه في الفصل التطبيقي أن الاعتماد المستندي هو أقدر الوسائل المعتمدة في العصر الحديث ومساعدة على إتمام الصفقات بين الدول المختلفة في ثقة تامة إذ من ديونه يصعب، قد يستحيل إتمام آلاف الصفقات التي تبرم كل يوم في مجال التجارة الخارجية.

يعتبر الاعتماد المستندي المؤكد هو أكثر استخداما وطلبا وذلك من خلال المرور بعدة مراحل قبل الوصول إلى تسليم البضاعة للمستورد ودفع المبلغ النقدي للمصدر، كما أننا نجد أن أكثر العملاء هم المستوردين لا المصدرين وهو ما يعكس لنا واقع التجارة الخارجية في بلادنا .

وهو ما نستنتجه من خلال دراستنا التطبيقية في البنك الوطني الجزائري (بور قلة) نقص الملفات الخاصة بالتصدير لندرة التعامل به من قبل العملاء الجزائريين.

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط يوضح سير عملية الإعتماد المستندي	10
02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (*BNA*)	16

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملاحق	الصفحة
01	نموذج عن طلب فتح ملف التوطين	01
02	نموذج عن طلب فتح الإعتماد المستندي	02
03	نموذج محرر عن طلب فتح الإعتماد من طرف الوكالة	03
04	وثيقة تثبت فتح الإعتماد	04
05	فاتورة شكلية	05
06	نموذج شبكة سويفت (SWIFT)	06
07	شهادة البلد المنشأ	07
08	وثيقة مراسلة D.o.D	08
09	بطاقة مراقبة	09
10	شهادة مراقبة الجودة	10
11	شهادة جمركية	11
12	وثيقة بوليص الشحن	12

الكتب :

01 – أبوعتروس ، عبد الحق ، **الوجيز في البنوك التجارية** ، جامعة منتوري ، قسنطينة.

02 – أحمد السريتي ، محمد ، **إقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع ، ط 01 ، الإسكندرية ، 2008.

03 – أحمد حشيش ، عادل ، **العلاقة الاقتصادية الدولية** ، الدار الجامعية ، 1993، بيروت.

04 – الشافعي ، محمد زكي ، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية ، بيروت.

05 – حسون ، سمير ، **الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك** ، ط 02 ، المؤسسة الجامعية ، لبنان ، 2004.

06 – سعيد مطر ، موسى و آخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء ، ط 01 ، عمان الأردن ، 2001.

07 – سليمان عبد العزيز ، عبد الرحيم ، **التبادل التجاري** ، الأسس: العولمة والتجارة الإلكترونية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط01 ، السودان ، 2004.

08 – صادق ، مدحت ، **أدوات وتقنيات مصرفية** ، دار قرين للطباعة والنشر، القاهرة.

09 – عثمان ، سعيد عبد العزيز ، **الاعتمادات المستندية** ، الدار الجامعية القاهرة ، 2003.

10 – غنيم ، أحمد ، **الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي** ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والتشر ، ط7 ، مصر ، 2003.

11 – كراجة ، عبد الحليم ، **محاسبة البنوك** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط 01 ، عمان الأردن، 2000.

12 – لطراش، ، الطاهر ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 06 ، الجزائر ، 2001.

13 – عبد الغني ، مازون، **الإعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ،**لبنان** ، ط 01 ، لبنان ، 2006.

المواقع الإلكترونية :

14 – بنك الرياض، **خطابات الاعتماد المستندي** ، موقع الكتروني : 2014/03/15.
http://www.riyadbank.com/wps/portal/!ut/p/kcxml/04_Sj9SPykssy0xPLMnMz0vM0Y_QjzKLd4o39LQESZnFO8YbWgToR6KIGcQ7IkR8PfJzU_WDEov0vfUD9AtyQyPKHR0VAaIhkOQ!/delta/base64xml/L3dJdyEvd0ZNQUFzQUMvNElVRS82X0JfMUk5

قائمة الأطرحات والرسائل والمدكرات :

15 – زروال ، لحبيب ، **تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة البليدة ، 2004.

16 – قراش، فاطمة الزهراء ، **أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة ورقلة ، دفعة 2010-2011.

17 – كتوش ، عاشور، **مداخلة بعنوان دور الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية** ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات النامية ، جامعة بسكرة ، 2006.

18 – زيادي ، عبد النور ،**التجارة الخارجية و تمويلها في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، مالية وبنوك ، الجزائر، جوان 2009.